

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة غاز مصر تقرير عن القوائم المالية :-

راجحنا القوائم المالية لشركة غاز مصر شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون الإستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ البالغ إجمالي الأصول به نحو ٧٩٠٦ مليار جنيه وقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ إلى ٢٠٢٠/١٢/٣١ والتي أظهرت صافي ربح (بعد الضريبة) بنحو ٨٤٦٦ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ، وللخيص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئوليّة الإدارّة عن القوائم المالية :-

هذه القوائم مسئوليّة ادارّة الشركة ، فالإدارّة مسئولة عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصريّة وفي ضوء القوانين المصريّة الساريّة وتتضمن مسئوليّة الإدارّة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة باعداد وعرض قوائم ماليّة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمّن هذه المسوّلية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقاتها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئوليّة مراقب الحسابات :-

تحصّر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم الماليّة في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصريّة وفي ضوء القوانين المصريّة الساريّة. وتتطلّب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحطيم وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم الماليّة خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم الماليّة وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني لمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم الماليّة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة باعداد القوائم الماليّة والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارّة وكذا سلامّة العرض الذي قدمت به القوائم الماليّة.
وانّا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم الماليّة.

أساس الرأي المحفوظ:

لم تتأثّر الإستثمارات الماليّة في شركات شقيقة بنصيب الشركة في نتائج أعمال الشركات المستثمر فيها عن العام المالي ٢٠٢٠ طبقاً لطريقة حقوق الملكية حيث تم حساب نصيب الشركة في نتائج أعمال الشركات المستثمر فيها عن العام المالي ٢٠١٩ وتضمينه أرباح العام. *ذمار*

يتعين الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية وسرعة الحصول على نتائج أعمال عام ٢٠٢٠ لكافة الشركات الشقيقة المستثمر فيها والتسوية في ضوء ذلك.

- بلغ رصيد العملاء في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ١٣٩٩ مليون جنيه وقد بلغت مديونية العملاء التي مر عليها اكثر من عام ولم تحصل نحو ١٥٦ مليون جنيه وتم عمل اضمحلال لهم بنحو ٣٠ مليون جنيه ونرى عدم كفايته.

يتعين إعادة دراسة إضمحلال المديونيات غير المحصلة والعمل على تحصيلها لما لذلك من أثر على السيولة وخاصة وإن معظمها من الشركات بقطاع البترول والأطراف ذوي العلاقة. تم ارسال مصادقات لبعض العملاء والأرصدة المدينة ولم تلقي ردود على أي منها كما لم يتم إجراء مطابقات مع العديد من العملاء والموردين والأرصدة المدينة والدائنة والأطراف ذوي العلاقة في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

يتعين إستكمال باقي المطابقات مع كافة الأرصدة المدينة والدائنة ذات الأهمية النسبية وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات.

- تضمن حساب أطراف ذوي علاقة أرصدة مدينة والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى نحو ٦٣٨ مليون جنيه قيمة أعمال تحت التسليم تخص بعض العملاء تم تسجيلها كإيرادات نتيجة حصر داخلي بالشركة لأعمال تم تنفيذها ولم يتم اعداد مستخلصات معتمدة من العملاء بشأنها منها نحو ٢٢٤ مليون جنيه منذ أكثر من عام.

يتعين بحث تلك المبالغ وسرعة إعتمادها من العملاء ودراسة عمل الإضمحلال اللازم في ضوء ذلك.

- مازالت الشركة تقوم بحساب ضريبة القيمة المضافة على مقابل الإدارة والإشراف على أصول الشبكة المنفذة بمعرفة شركة غاز مصر بفترة ١٠٪ بالمخالفة لما إنتهى إليه رأي البحوث الضريبية بخضوعها للفئة العامة للضريبة ١٤٪ وتحمل على من تقدم له الخدمة. كما تبين عدم حساب الشركة لضريبة القيمة المضافة على إيرادات حد الضمان وبالبالغ نحو ٨٥ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠١٦/١٠ حتى ٢٠١٧/١٢ بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضريبة على القيمة المضافة وما يتربّط على ذلك من غرامات.

يتعين الالتزام بأحكام القانون المشار إليه وعمل مايلزم من تسويات في ضوء ذلك.

- بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ١٢٦ مليون جنيه على حين بلغت المطالبات عن فروق فحص ضريبة كسب العمل عن السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ نحو ٤٤٥ مليون جنيه، كما بلغت مطالبات فروق فحص ضريبة الدعم نحو ٥١ مليون جنيه عن السنوات من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٤، كما لم يتم فحص كل من ضريبة الدخل وكسب العمل والدعمه عن السنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ وضريبة القيمة المضافة عن السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩ ولم نواف بدراسة معتمدة من المستشار الضريبي للشركة بالخصوصيات الواجب تكوينها لمواجهة كافة الالتزامات الضريبية المحتملة.

يتعين إعادة دراسة مخصص الضرائب المتنازع عليها في ضوء الالتزامات الضريبية المحتملة.

الرأي المتحفظ:

وفيما عدا تأثير ماورد بالفقرات أعلاه فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانيين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً فقد تبين ما يلى:

- تمسك الشركة سجل الأصول الثابتة على ملف اكسل مما يضعف الرقابة عليها كما إقتصر جرد الأصول على بندى وسائل النقل والأثاث ولم يتم جرد باقي الأصول رغم مرور أكثر من ثلاثة سنوات على جردهم بما لا يتفق واللائحة المالية للشركة.
يتعين جرد كافة الأصول كل عامين طبقاً للمقرر في اللائحة المالية للشركة كما نوصي بتطوير برنامج الأصول الثابتة إحكاماً للرقابة.
- عدم تسجيل أرض مدينة الصالحة والبالغ تكلفتها نحو ١.٩ مليون جنيه وكذا مقرات الشركة بكل من طنطا والمندورة وكفرالزيات والسليمانية والوراق والبالغ تكلفتها نحو ٨.١٩١ مليون جنيه.

يتعين اتخاذ اللازم نحو تسجيل تلك الأراضي والمقرات حفاظاً على حقوق الشركة.

- تضمن المخزون نحو ٦ مليون جنيه قيمة مخزون راكم منذ سنوات حسب بيانات الشركة.
نوصي بالتصريف الاقتصادي في ذلك المخزون بما يعود بالنفع على الشركة.
- تضمن حساب أرصدة مدينة لدى مصلحة الضرائب نحو ١٢٨ مليون جنيه رصيد مستحق للشركة بموجب اخطار مصلحة الضرائب في ٢٠١٨/٢/١٣ قيمة فروق ضريبية شركات أموال تم إنهاء النزاع بشأنها إلا أنه لم يتم استخدامها في سداد المستحقات الضريبية منذ ذلك الحين.

يتعين استخدام الرصيد المدين المستحق للشركة طرف مصلحة الضرائب في سداد الإلتزامات الضريبية.

- إستمرار صرف الشركة بدلات الحضور لأعضاء مجلس الإدارة ممثلي المال العام بصفتهم الشخصية وليس لجهات التمثيل بالمخالفة للمادة (٣) من القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣.
يتعين الإلتزام بما ورد بالقانون المشار إليه.

حققت الشركة صافي ربح قبل الضريبة بنحو ٨٦ مليون جنيه وساهم في تحقيقها نحو ٢١١ مليون جنيه ايرادات الاستثمارات نتيجة حسابها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ونحو ٨٩ مليون جنيه أرباح رأسمالية وعوائد دائنة وايرادات أخرى.

نوصي بالعمل على تحسين إقتصاديات التشغيل لتعظيم الأرباح.

- بالإشارة إلى الإيضاح رقم (٢/٣٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والذي يشير إلى بعض الآثار الناتجة عن جائحة فيروس كرونا (كوفيد - ١٩) المستجد على نتائج أعمال

الشركة ولم يتم تحديد حجم هذا التأثير على قيمة عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها حيث يعتمد حجم تأثير الجائحة المشار إليها على المدى المتوقع لانتهاء هذه الجائحة عندها وما يتربى على ذلك من آثار حالياً ومستقبلاً.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه ونوصي بتطويره، وقد تم جرد الأصول الثابتة والمخزون بمعرفة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

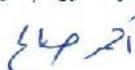
٢٠٢١/٣/٤ تحريراً في

مراقب حسابات أ



(محاسب/ سيد كامل السيد)

مدير عام
نائب مدير الإدارة



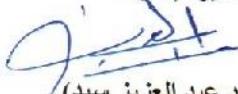
(محاسب/ أحمد صالح عبد الجود)

مدير عام
نائب مدير الإدارة



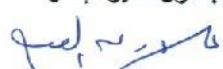
(محاسب/سامح مصطفى عبد العزيز)
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة



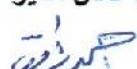
(محاسب / سيد عبد العزيز سيد)

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة



(محاسب/ علاء عبد الفتاح عبدالمطلب)
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
يعتمد،،،،

وكيل الوزارة
قائم بأعمال مدير الإدارة



(محاسب/ أحمد محمد رافت)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

رد الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات

- ١- يتغدر الحصول على القوائم المالية المعتمدة من الشركات الشقيقة قبل نهاية العام أو قبل انعقاد الجمعية العمومية للشركة وذلك نظراً إلى أن فترة اعداد الميزانية بالنسبة للشركة والشركات الشقيقة من ١٢/٣١ من كل عام وعليه تقوم الشركة بثبات نصيبها من إيرادات الاستثمارات في الشركات الشقيقة باستخدام أحدث قوائم مالية معتمدة وهي سياسة ثابتة ومستقرة وسوف يتم مراعاة ذلك مستقبلاً حال الحصول على نتائج أعمال الشركات المستثمر فيها.
- ٢- تقوم الشركة ببذل المزيد من الجهد لتحصيل المديونيات وسيراعي تدعيم المخصص في ضوء الأرصدة المتعثر تحصيلها.
- ٣- تم إجراء بعض المصادقات على أرصدة العملاء والموردين والأرصدة المدينة والدائنة والأطراف ذوي العلاقة وجاري إتمام الباقى.
- ٤- يرجع ذلك لجاححة كورونا وتطعيل لجان استلام الأعمال المنفذة وسيراعي تدعيم الإضمحلال في ضوء ذلك.
- ٥- تم مخاطبة الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية للتسوية بحساباتهم لدى شركة غاز مصر حيث أنها الجهة التي تتحمل الضريبة والتنسيق مع مصلحة الضرائب في هذا الشأن.
- ٦- تم تدعيم المخصص خلال العام بمبلغ ٦٥,٥ مليون جنيه ليصبح رصيد المخصص في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بمبلغ ١٢٥,٥ مليون جنيه ، وسيراعي تدعيم المخصص كلما تطلب الأمر في ضوء ما ينتهي إليه نتائج الطعن.
- ٧- نظراً لنطوف جاححة كورونا فقد تم جرد بندي وسائل النقل والإثاث وجاري الانتهاء من المطابقة وسوف يتم موافاة سعادتكم بالنتائج ، وسيتم تطوير برنامج الأصول الثابتة مع تطبيق نظام ERP خلال عام ٢٠٢١ وذلك لتلافى ما ورد بالملحوظة .
- ٨- **أرض الصالحة:** تم تخصيص الأرض من جهاز المدينة وسيتم السير في إجراءات التسجيل بعد إنشاء المقر المزمع إنشائه على تلك الأرض والحصول على العقد النهائي وفقاً لقواعد هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .
 - **مقر طنطا:** تم الحصول على صحة توقيع البائع على العقد وسيتم إستكمال إجراءات التسجيل .
 - **مقر المندورة:** تم السير في الإجراءات و تم رفع دعوى صحة ونفذ ضد البائع والبائع للبائع وما زالت متدولة .
 - **مقر كفر الزيات:** تم السير في إجراءات التسجيل وجاري إستكمال الإجراءات .
- **مقر السلمانية بـ ٦ أكتوبر:** تم الحصول على حكم صحة توقيع من البائع على عقد الهيئة لعدم تجزئته عقد الملكية الأصلي .
- **مقر الوراق :** هي نزع ملكية للمنفعة العامة لصالح مشروع الغاز الطبيعي وهذا القرار مسجل بالشهر العقاري .
- ٩- يتم عرض المخزون الرائد على الشركات الشقيقة ثم العرض على الهيئة والشركة القابضة من خلال شبكة الربط ثم العرض بالمزاد العلنى مع مراعاه أقصى سبل الإستفادة منه .
- ١٠- جاري التسوية وإتخاذ اللازم في هذا الشأن مع مصلحة الضرائب .
- ١١- سيتم مراعاه ذلك .
- ١٢- تم تحقيق هذه النتائج بالرغم من جاححة كورونا والتوقف الناتج عنها وتعمل الشركة جاهدة لتعظيم إيراداتها وتنوع مصادرها في الداخل والخارج بالإضافة إلى تكثيف الجهود والإمكانيات المتاحة لتحقيق خطة الدولة بما يعود بالنفع على الدولة والقطاع من حيث تقليل الدعم الخاص بالبوتاجاز وتوسيع استخدام الغاز الطبيعي في جمهورية مصر العربية .

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



مهندس / وائل أحمد جويد

مدير عام الحسابات العامة والميزانية



محاسب / طارق فاروق

